

الاجتماع الجغرافي لشبكة الحوار للمجتمع المدني

استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمشاركة مع العراق: تجميع مدخلات المجتمع المدني

14-13 سبتمبر/ أيلول 2017، بروكسل

تقرير الاجتماع

الخلفية

كان الهدف العام من عقد الاجتماع الجغرافي لحوار المجتمع المدني (CSDN) هو جمع تحليلات المجتمع المدني العراقي وتوصياته بشأن وضع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للعراق.

وقد ضمّ الاجتماع ما يقرب من 60 مشاركاً، من بينهم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني العراقي لبناء السلام، ومسؤولين من المفوضية الأوروبية، ودائرة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، والأمانة العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي.

يقدم هذا التقرير خلاصة للتحليلات والتوصيات الرئيسية التي قدمها ممثلي المجتمع المدني خلال الاجتماع. إن الآراء التي وردت في التقرير، لا يمكن عزوها إلى أي أفراد أو منظمات معينة حاضرة في الاجتماع، كما أنها لا تمثل بالضرورة آراء جميع المشاركين في الاجتماع، أو رأي مكتب الاتصال الأوروبي لبناء السلام (EPLO) والمنظمات الأعضاء فيه، أو المنظمين المشاركين (المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي الأوروبي).

الجلسة الأولى: تحليل فعاليات الصراع والسلام الحالية في العراق

في هذه الجلسة، قدّم ممثلو المجتمع المدني المشاركين في الاجتماع تقييمهم العام للحالة السياسية والأمنية الراهنة في العراق، مع الأخذ بالاعتبار المجالات التي يمتلك الاتحاد الأوروبي فيها قيمة مضافة محددة.

وقد وصف العديد من المشاركين في تعليقاتهم الأولية الوضع السياسي والأمني غير المستقر في العراق، بما في ذلك تنامي ظاهرة التمسك بالانتماء للهويات الدينية والعرقية والطائفية والعشائرية التي تهدّد الوحدة السياسية للبلاد. لذلك، شدّد المشاركون على ضرورة إنشاء نظام سياسي وقضائي مستقر وشامل لا يقوم بالأساس على المحاصصة الطائفية والحزبية. وأضاف أحد المشاركين أن هذه الخطوات ينبغي أن تشمل أيضاً إصلاح الدستور العراقي ليشمل احتياجات العرب السنة والأراضي المتنازع عليها ومشكلة إيرادات النفط والغاز بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية (المشار إليها فيما بعد "الحكومة"). واتفق عدد من المشاركين على ضرورة أن تحظى الأقليات الأثنية والدينية على دعم خاص وأن يتم تمكينها من المشاركة في عمليات صنع القرار.

ومع التسليم بأن العراق يتمتع بمجتمع مدني قوي، ولا سيما فيما يخص المنظمات النسائية والشبابية التي كانت على استعداد لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، أفاد عدد من المشاركين أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لم تحصل على دعم كاف من الحكومة. وأبرز أحد المشاركين أن الحكومة لم تسمح إلا لمنظمات المجتمع المدني التابعة لأحزاب سياسية بالحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين الدوليين. في هذا السياق، حثّ العديد من المشاركين الاتحاد الأوروبي على السعي لضمان أن تكون جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العراقي مؤهلة للحصول على الدعم من المانحين الدوليين. كما أوصوا بتخصيص ما لا يقل عن 20 إلى 25 في المائة من التمويل مباشرة لمنظمات المجتمع المدني المحلية بدلاً من المنظمات الدولية غير الحكومية، باعتباره وسيلة لبناء القدرات المحلية.

وأشار أحد الحضور إلى مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، في حين أبرز مشارك آخر ضرورة خفض سن الترشح للانتخابات، وإشراك المزيد من النساء في مراكز صنع القرار. وذكر مشارك آخر أنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يشجّع الحكومة على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لأن من شأن ذلك إتاحة الفرصة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتقديم شكاوى مباشرة إلى الأمم المتحدة.

وشدّد عدد من المشاركين على أن الاستفتاء القادم بشأن استقلال إقليم كردستان العراق قد يشكل تهديداً لاستقرار البلاد وينطوي على نزاع عرقي جديد. واقترح أحد المشاركين ضرورة تقديم الاتحاد الأوروبي المساعدة من خلال تسهيل الحوار بين " الحكومة" وحكومة إقليم كردستان. كما شدّد مشارك آخر على حالة الشعور بالخوف وعدم الأمان لدى النازحين داخلياً الذين يعيشون حالياً في المنطقة الكردية بسبب الاستفتاء القادم، وضرورة تسهيل عودتهم إلى ديارهم.

كما أكد أحد المشاركين على أن الأسباب الجذرية للتطرف مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي والتمييز والانقسام الطائفي للمجتمع العراقي، التي أدت إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لم تعالج بعد، وأنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم للحكومة في معالجة هذه المسائل. وأوصى مشارك آخر بمعالجة مشاكل الشباب، ولا سيما البطالة والتشرد، من أجل منع احتمال عودة تنظيم داعش إلى البلاد.

وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم من أن إعادة الإعمار وحدها لن تكون كافية لخلق الشعور الكافي بالأمان لدى النازحين داخلياً واللاجئين العراقيين للعودة إلى ديارهم. وأكد أحد المشاركين أن النازحين المحليين غالباً ما يكونون غير قادرين على العودة إلى ديارهم لأن لهم أفراد من العائلة يشتبه بدعمهم لتنظيم داعش.

قدّم عدد من المشاركين توصيات محددة بشأن مساهمة الاتحاد الأوروبي مع " الحكومة" في سياق الوضع السياسي والأمني الحالي. واقترح بعضهم جعل مساعدات الاتحاد الأوروبي مشروطة بتحقيق الحكومة لأهداف معينة في بعض المجالات مثل فرض سيادة القانون أو الحوكمة الشاملة. وأوصى آخرون بأن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً في رصد ومراقبة الانتخابات المقبلة في العراق. وشدّد أحد المشاركين على ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بتشجيع الحكومة على محاولة حلّ الميليشيات في الوقت الذي تشعر فيه بعض المجموعات العرقية (ولا سيما السنة) بأنها غير آمنة بشكل كافٍ للسفر، وبالتالي منعهم من الانضمام إلى المفاوضات في بغداد.

وأبرز بعض المشاركين الحاجة إلى تحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة بناء التماسك الاجتماعي، وإعادة بناء البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، في المناطق المحرّرة من تنظيم داعش. وشدّد أحد المشاركين على الدور المهم الذي يلعبه التعليم في تثقيف الشباب وتعزيز هويتهم الوطنية العراقية. كما شدّد مشارك آخر على أن عملية المصالحة ينبغي أن تتفادى الأخطاء التي ارتكبتها النخب السياسية والعمليات المسيرة من الخارج، وأن تكون هذه العملية مملوكة من قبل العراقيين جميعاً.

واقترح بعض المشاركين أن يساعد الاتحاد الأوروبي في تدريب العشائر المحلية العراقية والمساهمة في دمجهم ضمن قوات الأمن العراقية كونهم لعبوا دوراً هاماً في تعزيز الهوية العراقية. مع ذلك، عارض عدد آخر من المشاركين محاولة دمج العشائر العراقية والميليشيات في قوات الأمن لأن قانون قوات الحشد الشعبي لم يستثنى المجرمين ومنتهكي حقوق الإنسان من الانضمام لقوات الحشد الشعبي، وقد فشلت هذه التجربة بالفعل مع قوات الصحوة؛ حيث انضم عدد كبير منهم في وقت لاحق إلى تنظيم القاعدة.

وأعرب أحد المشاركين عن قلقه إزاء وجود عدد كبير من القنوات التلفزيونية العراقية الطائفية، التي تستضيفها بعض البلدان الغربية أو تقوم بتمويلها، حيث تساهم هذه القنوات في نشر الكراهية والتحريض على العنف بين الطوائف. وأوصوا بضرورة وقف هذه القنوات، وتعزيز وسائل الإعلام الحرّة في العراق.

حدّر مشارك آخر من التركيز فقط على الأشخاص الذين تأثروا بتنظيم داعش، وأشار إلى أن عدداً كبيراً من الناس قد تأثروا بالقصف بالقنابل في شمال العراق بسبب عدم الالتزام بوقف إطلاق النار بين تركيا وحزب العمال الكردستاني (PKK). وحثوا الاتحاد الأوروبي على المساعدة في إعادة تثبيت وقف إطلاق النار ووضع استراتيجية لإعادة السلام في المنطقة الحدودية.

اتفق عدد من المشاركين على ضرورة الأخذ بالحسبان انتهاكات حقوق الإنسان وتقييد حرية التعبير من جانب الحكومة، بما في ذلك الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. واقترح أحد المشاركين أن يدلي المجتمع الدولي ببيان رسمي بشأن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق.

الجلسة الثانية: إصلاح قطاع الأمن والعدالة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

في هذه الجلسة، تبادل المشاركون في المجتمع المدني تحليلاتهم وتوصياتهم فيما يتعلق بإصلاح قطاعي العدالة والأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العراق.

إصلاح قطاع الأمن والعدالة

أبرز عدد من المشاركين أهمية بناء الثقة في قطاع الأمن والعدالة من خلال إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في إصلاحه وفي صياغة تدابير جديدة للعدالة. اقترح أحد المشاركين إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنفيذ البيان المشترك بين العراق والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وشدّد مشارك آخر على الحاجة إلى وضع تدابير محددة لحماية الأقليات، وإلى محاسبة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الأقليات.

وذكر عدد من المشاركين أن هناك حاجة لجعل قوانين العراق تتماشى مع المعايير الدولية، مع ضمان احترام هذه القوانين من قبل المؤسسات السياسية والقضائية. حيث طلبوا من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي مساعدة الحكومة في تحسين المعايير ومراجعة القوانين، ورصد

تطبيقها، وبناء القدرات المهنية لدى المدعين العامين والقضاة. وأبرز أحد المشاركين الحاجة إلى تحديث قانون العقوبات العراقي لأنه لا يشمل الجرائم التي ارتكبت في العراق بعد عام 2014 (أي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية). ذكر مشارك آخر أن أي تدابير جديدة لفرض العدالة ينبغي أن تكون شاملة وأن تعالج الجوانب الخاصة بإعادة البناء الاجتماعي في إطار العدالة الانتقالية من أجل إتاحة الفرص لمجموعات الضحايا للتصدي للفظائع التي عانوا منها.

وحتّى أحد المشاركين المجتمع الدولي على دعم الشعب العراقي في تقديم تنظيم داعش إلى العدالة ومساعدة المجتمع العراقي على التعافي من آثار جرائم هذا التنظيم. ونظراً لإلحاح الحكومة عن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، أشار مشارك آخر إلى إمكانية ملاحقة جرائم تنظيم داعش من خلال محكمة دولية تنشأ خصيصاً لهذا الغرض. كما حثوا المجتمع الدولي على ضمان متابعة الحكومة بشأن مبادرة التحالف 'لجلب إرهابيي داعش للعدالة' التي أطلقتها مع حكومتي المملكة المتحدة وبلجيكا في عام 2016.

وشدّد عدة مشاركين على ضرورة إعادة النظر في بناء وتكوين قوات الأمن العراقية. في حين اعترفوا بصعوبة تجنب الانتماءات العشائرية والقبلية، فقد شدّدوا على أهمية تمثيل قوات الأمن العراقية لجميع مكونات المجتمع العراقي من أجل ضمان شعور جميع المواطنين بالحماية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

اقترح أحد المشاركين إعادة إدماج الميليشيات في المنظومة العسكرية. ومع ذلك، لم يتفق العديد من المشاركين مع هذا المقترح. ذكر أحد المشاركين أن إعادة الإدماج هذه قد فشلت مع قوات الصحوّة. وأكد مشارك آخر على أهمية إعادة بناء القوات الوطنية العراقية من القاعدة إلى القمة من أجل تجنّب وقوع الخلافات الداخلية التي يمكن ملاحظتها في البيشمركة التي ما زالت منقسمة في الولاء بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

وذكر عدة مشاركين أنه ينبغي تطوير آليات مناسبة لنزع السلاح من أجل تزويد الجماعات المسلحة بسبل كسب الرزق بعد نزع سلاحها (مثلاً عن طريق العمل التطوعي، وتعزيز القطاع الخاص ومساعدة الناس على إقامة مشاريعهم الخاصة). ذكر أحد المشاركين أن الصراعات مستمرة بين مختلف الطوائف الدينية التي تعيش في نفس المناطق، ولا سيما بين السنة والشيعة، وأن الصراع قد يندلع في أي لحظة. فيما أضاف مشارك آخر أنه ينبغي أيضاً ربط نزع السلاح بالجهود الرامية إلى مراقبة تهريب الأسلحة في العراق.

الجلسة الثالثة: تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار

في هذه الجلسة، قدّم المشاركون من منظمات المجتمع المدني تحليلهم وتوصياتهم بشأن تحقيق الاستقرار في العراق وإعادة بنائه.

وقد اتفق عدد مشاركين على أن عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم شرط مسبق لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء. بينما ذكر أحد المشاركين أنه ينبغي تزويد النازحين داخلياً بالدعم للمساعدة في عودتهم فضلاً عن إعادة بناء منازلهم. كما ذكر عدد من المشاركين أنه ينبغي ربط عودة النازحين في الداخل ببرامج للتماسك الاجتماعي والمصالحة الاجتماعية بين العائدين، ولا سيما النساء والأطفال. علاوة على ذلك، ينبغي وضع برامج ثقافية لتيسير المناقشة بشأن القضايا الاجتماعية مثل حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ونشر ثقافة السلام.

أبرز بعض المشاركين أن إعادة البناء الاجتماعي ينبغي أن تكون الهدف الأساسي لأي برامج لتحقيق الاستقرار والإعمار، تليها إعادة بناء المدن والهياكل الأساسية، وأن مشاريع تحقيق الاستقرار لا يمكن أن تقتصر على ستة أشهر. ذكر أحد المشاركين أن إعادة الإعمار ينبغي أن تشمل إعادة بناء المستشفيات والمدارس، ولا سيما في المناطق المحررة من تنظيم داعش. بينما شدّد مشارك آخر على أنه من أجل تجنب الفساد، ينبغي أن يقوم السكان المحليون والمجتمع المدني بتنسيق الدعم المالي المقدم لقطاع الإعمار بدلاً من الحكومات المحلية.

ذكر عدة مشاركين أن مبدأ اللامركزية هو جزء هام من تدابير تحقيق الاستقرار. كما اقترح أحد المشاركين أنه بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يؤدي دوراً في تشجيع الحكومة على اعتماد اللامركزية التدريجية القائمة على الحوافز، والتي تنطوي على منح السلطات المحلية صلاحيات كمكافأة على جهودها في وضع وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد والتعاون مع الحكومة.

الجلسة الرابعة: الحكم والمصالحة

في هذه الجلسة، شارك المشاركون من منظمات المجتمع المدني تحليلهم وتوصياتهم بشأن المسائل المتعلقة بالحكومة والمصالحة.

شدّد عدد من المشاركين على أهمية التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني. ذكر أحد المشاركين أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يمكن أن تكون شريكاً مفيداً للحكومة في وضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325. وذكر مشارك آخر أن الاتحاد الأوروبي، وخاصة ممثلية الاتحاد الأوروبي في بغداد، يمكن أن يساعد من خلال تسهيل منابر الحوار للمواطنين من أجل إعادة الاتصال مع السياسيين. وأشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي ألا تقتصر الأحزاب السياسية على تمثيل طوائف مختلفة وأن تخضع لتدقيق المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

فيما يتعلق بالحوكمة الشاملة، ذكر العديد من المشاركين أن هناك حاجة إلى إشراك المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وأنه ينبغي أولاً فهم أسباب استبعادها. ذكر أحد المشاركين أن السلطات الدينية تتدخل في الحوكمة، ولذلك يوصي بوضع عدد أكبر من البرامج التي تركز على المسائل الاجتماعية بدلاً من القضايا الدينية كوسيلة لمواجهة هذه المشكلة.

أوصى بعض المشاركين أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدور في مراقبة الانتخابات المقبلة في العراق ودعم الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وذكر أحد المشاركين أنه ينبغي إيجاد حلول للأشخاص الذين لا يشعرون بالأمان الكافي للتوجه نحو مراكز الاقتراع. وأبرز مشارك آخر الحاجة إلى إدراج المناطق التي تأثرت بالنزوح كمناطق انتخابية حتى يتمكن النازحين المحليين من العودة إلى ديارهم وممارسة حقهم في التصويت.

وفي حين أقرّ بعض المشاركين بأن المصالحة يجب أن تتم على المستويين الحكومي والمجتمعي، فقد أكد عدد منهم على أنه يتعين عليها أن تبدأ على مستوى المجتمع المحلي لتفادي أخطاء عمليات المصالحة السابقة في العراق. وذكر بعض المشاركين أن المصالحة على مستوى المجتمع المحلي كانت مرتبطة بعودة النازحين المحليين إلى ديارهم. وأبرز آخرون أن المصالحة لا يمكن أن تتم دون تحقيق العدالة الانتقالية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش. وقد ذكر أحد المشاركين أنه كانت هناك مبادرات محلية ناجحة لتحقيق المصالحة المجتمعية مع عشائر في البصرة.

الجلسة الخامسة: التعليم

في هذه الجلسة، قدّم المشاركون من منظمات المجتمع المدني تحليلاً وتوصيات بشأن إمكانية مساهمة التعليم في تحقيق المصالحة في العراق.

أبرز عدد من المشاركين أهمية التعامل مع الاحتياجات الفورية لنظام التعليم العراقي من حيث البنية التحتية والموارد البشرية. وقدموا شرحاً تناول غياب الحركات الطلابية والأنشطة اللامنهجية للطلاب، ونقص الموارد اللازمة للبحث العلمي، ونقص المباني المدرسية في المناطق التي تأثرت بالنزوح. كما تناولوا ضغوط قوات الأمن التي تعرضت لها بعض المؤسسات التعليمية.

وأكد بعض المشاركين أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للعاملين في القطاع التعليمي إلى تأمين معاش تقاعدي كاف لكي يتمكن المدرسون من الحفاظ على مستوياتهم المعيشية. وطلبوا أيضاً من الاتحاد الأوروبي دعم تدريب المعلمين والأساتذة الجامعيين. أوصى أحد المشاركين بإعادة تنفيذ برامج التغذية المدرسية من أجل تحفيز الأطفال للذهاب إلى المدرسة كوسيلة لتحسين صحتهم العامة. وذكر مشارك آخر عن وجود مشكلة تناول المخدرات في العديد من المدارس، ولا سيما في البصرة، وأن هناك حاجة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

أشار العديد من المشاركين إلى أن إدراج التنقيف في مجال السلام في المناهج المدرسية والجامعية، ووضع مناهج تراعي الفوارق بين الجنسين وتراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك إشراك المرأة في تصميم السياسات التعليمية، يمكن أن يساهم في تحقيق المصالحة في العراق. كما أضافوا أن المناهج الدراسية يجب أن تتجنب الطائفية العرقية والدينية، وأن تركز بدلاً من ذلك، على تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الجماعات داخل المجتمع العراقي من خلال تضمين تاريخ كافة الجماعات الأثنية والدينية فيها.

وذكر بعض المشاركين أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العراقي ينبغي أن تشارك في مراجعة المناهج الدراسية وأن على الاتحاد الأوروبي مساعدة المدارس والجامعات في تنفيذ هذه المهمة. وأوصوا أيضاً بزيادة برامج التبادل بين الجامعات في العراق وأوروبا. ذكر مشارك آخر أن نظام التعليم ينبغي أن يقوم على فهم احتياجات سوق العمل كوسيلة للحد من البطالة في المستقبل.

شبكة الحوار للمجتمع المدني

شبكة حوار المجتمع المدني هي آلية للحوار بين المجتمع المدني وصانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي حول القضايا المتعلقة بالسلام والنزاع. كما أنها تمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي (أداة تساهم في الاستقرار والسلام). يديرها مكتب الاتصال الأوروبي لبناء السلام، وهو شبكة مجتمع مدني، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي الأوروبي. تستمر المرحلة الثالثة من هذه الشبكة من عام 2017 إلى عام 2020. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة [موقع ويب مكتب الاتصال الأوروبي لبناء السلام](#).